الأمم المتحدة

A/78/290

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 185/77 الذي طلبت فيه الجمعيةُ إلى الأمين العام أن يحيل إليها تقريراً شـاملاً عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو يسـلّط الضـوء على التحديات العالمية والقضايا والاتجاهات المستجَدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما يقدّم تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المسـتوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سـيما المبادرات العديدة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2022 بغية تحقيق أهداف خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. ويتضـمن التقرير كذلك تحليلاً للتقدّم الذي أُحرز خلال الفترة المشـمولة به في تنفيذ الاسـتراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشـأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020–2024. ويُختتم بتوصـيات بشـأن مسـاهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التعجيل بالتقدّم نحو تحقيق خطة عام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وسبل مواصلة تعزيز تلك المساهمة.

* A/78/150.

** قُدّم هذا التقرير لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي المحدَّد، وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

23-15334 (A) 290823 310823

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 185/77 الذي طلبت فيه الجمعيةُ إلى الأمين العام أن يحيل إليها تقريراً شاملاً عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتقرير، وهو يغطي عام 2022، يعرض معلومات تحليلية وتوصياتٍ عملية المنحى قائمة على الأدلة تُقدّم بغية الاسترشاد بها في المداولات المتوخى إجراؤها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أثناء نظر الجمعية في البند المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية خلال دورتها الثامنة والسبعين. ويتسم التقرير بأهميته في سياق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرّر عقده في أيلول/سبتمبر 2023 بمناسبة بلوغ نقطة المنتصف على الطريق نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فهو يؤكّد دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من الطرائق القائمة على الطلب التي تساعد البلدان النامية على الإسراع بوتيرة التقدم من خلال تبادل المعارف وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتوفير التمويل.

2 - ويستند التقرير إلى الاستنتاجات المستخلصة من إجابات ورَدت رداً على استقصاء عمّمه مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كيانات الأمم المتحدة وأخرى ورَدت رداً على الاستقصاءات التي عمّمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 على الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنسِّقين المقيمين بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُضطلع به كل أربع سنوات. ويقدم التقرير أيضا عرضا موجزاً وتجميعياً لمعلومات استُمدت من الوثائق الرسمية لكيانات الأمم المتحدة ومواقعها الشبكية ومنشوراتها ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستُقيت من البحوث التي ينشرها أعضاء شبكة المفكرين العالميين المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

3 - ويتناول التقرير في فرعه الثاني التحدياتِ العالمية والقضايا والاتجاهات المستجَدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتضمن الفرع الثالث استعراضاً للتقدّم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية. ويقدّم الفرع الرابع عرضاً للتقدّم المحرز في تفعيل وتنفيذ الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، وهي الاستراتيجية التي يتولى مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تنسيقَها. ويتضمن الفرعُ الخامس استنتاجاتٍ وتوصيات بشأن التدابير اللازمة لتعظيم الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعاملي تحفيز تمَس الحاجة إليهما للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في خضم أزماتٍ متعدِدة ومتشابكة.

ثانيا - التحديات العالمية والقضايا والاتجاهات المستجَدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف - التصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا

4 - أدت الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الفادحة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 والحرب الدائرة في أوكرانيا إلى عرقلة مسيرة التقدّم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد عطلت الجائحةُ سلاسل الإمداد ودفعَت بالملايين إلى هوة الفقر أو الفقر المدقِع وزادت من الديون والتضخُم في مختلف بلدان الجنوب كما زادت من حدة أوجه اللامساواة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اللامساواة في إمكانية الحصول على اللقاحات. وفي عام 2022، كانت البلدان النامية لا تزال هي الأكثر تضرراً من تلك التحديات العالمية التي زادت من تفاقمها تداعيات الحرب في أوكرانيا والنزاعات المسلحة الأخرى، مما أدى إلى تزايد مستويات الدَّيْن وتباطؤ الاقتصادات وارتفاع معدلات التضخُم ووقوع أزمات الغذاء والطاقة. والحاجةُ ضروريةٌ إلى مستوى من التضامن العالمي غير مسبوق من أجل التغلب على الآثار المتعددة للجائحة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

5 - وقد أكدت اللجنةُ الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دورتها العشرين المعقودة في حزيران/يونيه 2021، ما كان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من دورٍ هام وما جلب من قيمة معزّزة أثناء الجائحة، وأبرزت اللجنةُ التضامن الذي قام عليه هذا التعاون والذي مكّن البلدان النامية من الحصول على اللقاحات والأدوية ومعدات الحماية الشخصية من شركائها من بلدان الجنوب. وظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بنطاقهما الموسّع ونماذجهما التعاونية القائمة على التضامن، من بين الطرائق الحيوية للاضطلاع بالعمل الإنمائي، لا لمعالجة الآثار المباشرة للجائحة فحسب بل ولبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات ووضع النظُم المفضية إلى التحوّل استشرافاً للمستقبل.

6 - واستمر الدورُ الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالي توزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وإنشاء المرافق لإنتاج اللقاحات في البلدان النامية، بما في ذلك في الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والبرازيل ومصر. ووفقاً للاستقصاء الذي عمّمه مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كيانات الأمم المتحدة في عام 2022، وفر المشروعُ الإقليمي للتعافي من كوفيد-19 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعداتِ والمواد اللازمة لإدارة النفايات الطبية ويسَّر نقل التكنولوجيا وإسداء المشورة التقنية وقدَّم الدعم لتعزيز النظم الصحية على الصعيد المؤسسي في خمسة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما استفاد منه نحو 14 مليوناً من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

7 - ومع ذلك، ظلت إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 عموماً تشكّل تحدياً في العديد من البلدان النامية. فبحلول نهاية عام 2022، لم تتعدَ نسبة سكان أقل البلدان نمواً الذين تلقوا اللقاح الـ 43 في المائة في حين بلغت هذه النسبة 75 في المائة في البلدان المتقدمة النمو[(1)].

8 - وواصلت مصارف التنمية في بلدان الجنوب أيضاً القيام بدور هام في تمويل التعافي من الجائحة في البلدان النامية. وشمل ذلك مصرفَ التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية اللذين

(1) انظر www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/LDC-vaccine-31-Dec-22.pdf.

يمولان المشاريع في مناطق عدة، علاوة على مصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي.

9 - وبحلول نهاية عام 2022، كان مصرف التنمية الجديد قد وفر أكثر من 10 بلايين دولار في شكل قروض مقدّمة لدعم الاستجابة الطارئة والتعافي الاقتصادي في البلدان الأعضاء فيه، بما فيها البرازيل وجنوب أفريقيا والهند[2]. وفي عام 2021، وُسّعت عضويةُ المصرف لتشمل الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش في حين أعربت أوروغواي ومصر في عام 2022 عن رغبتهما في الانضمام إلى عضويته.

10 - وزاد المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية حجمَ التمويل المقدَّم عبر مرفقه للتعافي من أزمة كوفيد-19 ليبلغَ 20 بليون دولار في عام 2022 ومدّد عملَ المرفق حتى نهاية عام 2023. وفي شباط/فبراير 2022، كان 46 مشروعاً في 25 بلداً عضواً قد ووفق عليها بقيمة إجمالية قدرها 11,6 بليون دولار، وكان توزيعها كالآتي: 3,4 بلايين دولار لقطاع الصحة العامة؛ و 2,3 بليون دولار لتوفير التمويل والسيولة؛ و 5,9 بلايين دولار لتعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود في مواجهة الأزمات وتقديم التمويل القائم على السياسات[3].

11 - وفي أمريكا اللاتينية، التزم مصرفُ التنمية للبلدان الأمريكية بتقديم ما يقرب من 8 بلايين دولار لمعالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 عن طريق تمويل برامج الطوارئ، بما يشمل التدابير الصحية، وتوفيرِ خطوط الائتمان الطارئة، كما التزمت المصارف الإنمائية دون الإقليمية، وهي المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ومصرف التنمية الكاريبي، بتقديم تمويل بقيمة مجمَّعة تبلغ 12 بليون دولار تحقيقاً للغرض نفسه[4].

12 - وواصل مصرفُ التصدير والاستيراد الأفريقي تشغيل مرفقه للتخفيف من آثار الجائحة على التجارة ومرفقه للاستجابة التعاونية في مواجهة جائحة كوفيد-19 البالغ حجم تمويله 1,5 بليون دولار. وقد زوّد مرفقُ التخفيف من آثار الجائحة على التجارة البلدانَ الأعضاء في المصرف بالمساعدة من أجل تخفيف وإدارة الآثار المالية والاقتصادية والصحية للجائحة في القارة الأفريقية، في حين ساعد مرفقُ الاستجابة التعاونية في مواجهة الجائحة الاقتصاداتِ الأفريقية على تحمّل صدمات أسعار السلع الأساسية وشراء اللوازم الطبية[5].

13 - كما أعادت بعض مصارف التنمية في بلدان الجنوب تنظيم استراتيجياتها المؤسسية في عام 2022 لتكييفها مع الجائحة. فقام البنك الإسلامي للتنمية، على سبيل المثال، بتحويل محور تركيز استراتيجيته للفترة 2023-2025 نحو تعزيز التعافي من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، مع التصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية وتحفيز النمو الاقتصادي الأخضر[6].

(2) انظر www.ndb.int/projects/covid-19-emergency-assistance-info-hub.

(3) انظر www.aiib.org/en/policies-strategies/COVID-19-Crisis-Recovery-Facility/index.html.

(4) انظر Georgina Cipoletta Tomassian and Tarek Abdo, “Development bank financing in the context of the COVID-19 crisis in Latin America and the Caribbean”, *Financing for Development*, No. 272 (Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2022).

(5) انظر www.afreximbank.com/afreximbank-recognised-for-role-in-africas-fight-against-covid-19.

(6) انظر www.isdb.org/news/supporting-resilience-and-sustainability-through-south-south-cooperation.

باء - التصدي لأزمة الديون

14 - وفقا لتقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الذي نشره صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أشارت التنبؤات إلى أن معدل التضخم سيرتفع ليصل متوسطه العالمي إلى 8,8 في المائة في عام 2022، في حين كان من المتوقع أن يستمر تباطؤ النمو العالمي متراجِعاً إلى 3,2 في المائة في عام 2022 وإلى 2,7 في المائة في عام 2023[7]. ويمكن أن يتسبّب تصاعدُ أسعار الفائدة وتباطؤ النمو العالمي في دفع عدد كبير من البلدان إلى الوقوع في أزمات مديونية. وقد أصبح نحو 60 في المائة من أشد البلدان فقراً إما معرضاً بشدة لبلوغ مرحلة المديونية الحرجة أو أنه بلغ هذه المرحلة بالفعل[8].

15 - ووفقاً لأحدث البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زادت فجوة التمويل الموجَّه لأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة 56 في المائة في عام 2020، ليبلغ حجمها الإجمالي 3,9 تريليونات دولار[9]. ورغم ارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 162,2 بليون دولار في عام 2020، وهو أعلى مستوى حقّقته على الإطلاق، فقد أدى التضخم العالمي إلى تدهور قوتها الشرائية. وفي الوقت نفسه، تتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تصل أعباء خدمة الديون في البلدان النامية بين عامي 2020 و 2025 إلى ما متوسطه 375 بليون دولار[10].

16 - ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022* أن "العديد من البلدان معرَّض لأن يغرق أكثر في دائرة من الديون وتدابير التقشف التي لا يمكن تحمُّلها، بينما يتزايد الفقر والجوع"، فنسبةُ 60 في المائة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بشدة فعلاً لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة أو هي بلغت تلك المرحلة بالفعل[11]. وظل تصاعُد تكلفة الفائدة يشكّل تحدياً رئيسياً لأشد البلدان فقرا في عام 2022، إذ واجهت تلك البلدان معدلاتِ فائدة أعلى وشهدت تعافياً اقتصادياً أبطأ وعجزاً مستداماً في الإيرادات. وهذا إلى جانب تزايد الاحتياجات الإجمالية من التمويل الخارجي في الكثير من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، بسبب ارتفاعِ أعباء خدمة الديون الخارجية وازدياد العجز في حساب المدفوعات الجارية.

17 - وفي هذا السياق، لا تزال خطة عمل أديس أبابا هي الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة من خلال مواءمتها جميع تدفقات التمويل وسياساته مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ففي خطة العمل المذكورة، أقر رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى "بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الدين في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء". وأقروا أيضاً بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب "عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية

(7) انظر صندوق النقد الدولي، *آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة* (واشنطن العاصمة، 2022).

(8) انظر www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/12/06/debt-service-payments-put-biggest-squeeze-on-poorcountries-since-2000.

(9) انظر OECD, *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2023: No Sustainability Without Equity* (Paris, 2023).

(10) المرجع نفسه.

(11) انظر United Nations, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022* (New York, 2022).

باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه" وتعهدوا "بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي".

جيم - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ

18 - تقتضي أزمةُ المناخ أن تتعاون جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على معالجتها، في إطار يؤدي ضمنه التعاونُ فيما بين بلدان الجنوب دوراً هاماً في تكميل التعاون بين الشمال والجنوب. وبلدان الجنوب لا تزال تقف في الخطوط الأمامية لمعركة التصدي لتغير المناخ وهي البلدان الأشد تضرراً من الأزمة المناخية. وقد اتبعت هذه البلدان في الوقت نفسه نهج الابتكار وعملت على تطوير طائفةٍ واسعة من حلول التكيف والتخفيف التي تتواءم مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المحلية، استنادا إلى المعارف المحلية والتكنولوجيات المطوّرة ذاتياً. وتمتلك بعض بلدان الجنوب أيضا أحدث ما أنتجه العصر من معدات ومعارف تقنية وخبرات متخصصة. وغالباً ما تكون التكنولوجيات المناخية التي تطورها البلدان النامية مناسبةً لسياقات بلدان نامية أخرى بسبب أوجه التشابه في الظروف الجيولوجية - المناخية والظروف الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية. وترى البلدان النامية في تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة تغير المناخ قيمةً تتجلى في تحديثات مساهماتها المحدَّدة وطنياً المقدمة بموجب اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، حيث تعتمد هذه المساهمات بصورة متزايدة التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من الطرائق الهامة للاضطلاع بالعمل المناخي.

19 - وثمة اعتراف متنامٍ بأن إحراز تقدّم في تنفيذ اتفاق باريس وثيقُ الصلة بإحراز تقدّم في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد استمر في عام 2022 تدفُّق التمويل الموجّه إلى المشاريع التي تتضمن عناصر قوية تتعلق بالعمل المناخي من الصناديق الاستئمانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي يديرها مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي تحديداً مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع، وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

20 - وعلى الصعيدين الأقاليمي والإقليمي، تواصَل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مسائل تغير المناخ من خلال المؤسسات والأطر والمبادرات الإقليمية. ففي عام 2022، وضع الاتحادُ الأفريقي الصيغة النهائية لاستراتيجيته وخطة عمله الأولَيَيْن بشأن تغير المناخ والتنمية المرنة (2022-2032). وأبلغت كيانات الأمم المتحدة في عام 2022 عن أمثلةٍ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التصدي لتغير المناخ كان منها مشروعُ الأمن المناخي في منطقة المحيط الهادئ الذي يُنفَّذ بدعم من صندوق بناء السلام ويديره مكتبُ دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وهو مشروع يساعد على تعزيز تبادل المعارف وتمكين بلدان الجزر المرجانية المنخفضة، ولا سيما توفالو وجزر مارشال وكيريباس، لكي يتسنى لها التصدي للتهديدات الأمنية المرتبطة بتغير المناخ. كما قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعمَ للتحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي تقوده الهند، ولشراكاتٍ فيما بين بلدان الجنوب ضمت أفريقيا والصين وأخرى ضمَت الهند وتركيا، علاوة على مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع. ومن المتوقع أن تستفيد من التحالف الدولي للطاقة الشمسية 10 بلدان في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي: أوغندا، وبنن،

وتوغو، وتوفالو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسنغال، والسودان، ومالي، والنيجر. ويقوم مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع، الذي ينفذه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الهند، بنشر شبكات من مضخات المياه تعمل بالطاقة الشمسية من أجل التوسع في إتاحة الحصول على الطاقة النظيفة والمياه المأمونة بتكلفة ميسورة للاستخدام المنزلي والزراعي. ومن الأمثلة الأخرى الشبكةُ العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة التي واصلت منظمةُ الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قيادتها في عام 2022 في إطار شراكةٍ مع جماعات اقتصادية دون إقليمية والدول الأعضاء فيها، وهي الشبكة التي تهدف إلى الإسراع بإحداث تحول في قطاع الطاقة بالبلدان النامية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، دخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في شراكةٍ مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2022 بغية إعداد خلاصةٍ تجميعية لأشكال العمل المناخي المبتكرة التي تمخض عنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى المدن.

دال - النهوض بالرقمنة وبالعلم والتكنولوجيا والابتكار

21 - استمرت جائحة كوفيد-19 في تسريع وتيرة الانتقال إلى التكنولوجيات الرقمية، مما سهّل إيجاد حلول جديدة للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال طرق جديدة للتواصل والعمل والتجارة والتمويل. ورغم أن الجائحة كانت عاملاً محفزاً للمبادرات الرقمية في بعض البلدان النامية، بما في ذلك بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ[12]، فقد ظلت مستويات الرقمنة في بلدان الجنوب تتسم عموماً بالتفاوت الشديد. فنسبة 36 في المائة فقط من سكان أقل البلدان نمواً كانت تستخدم شبكةَ الإنترنت في عام 2022، مقارنةً بنسبة 66 في المائة على الصعيد العالمي. ووصلت نسبةُ سكان أقل البلدان نمواً المحرومين من إمكانية الوصول إلى شبكات النطاق العريض للأجهزة الثابتة والأجهزة المحمولة إلى 17 في المائة. وظلت نسبة الـ 47 في المائة المتبقية من السكان غير موصولة بشبكة الإنترنت بسبب عراقيل أخرى منها عدم توافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسورة. وفي المتوسط، ظل استخدامُ الإنترنت في أقل البلدان نمواً أكثر تكلفة من استخدامها في أي مكان آخر في العالم[13]. وعلاوة على ذلك، انطوت الفجوةُ الرقمية على فجوةٍ أخرى واسعة بين الجنسين. فعددُ النساء اللاتي كان بإمكانهن الوصول إلى شبكة الإنترنت، مثلا، كان أقل بنحو 259 مليوناً من عدد الرجال القادرين على الوصول إليها. ولم يستخدم الإنترنت من النساء في عام 2022 سوى نسبة 63 في المائة مقارنةً بنسبة 69 في المائة من الرجال، وذلك وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات. بل وكانت الفجوة بين الجنسين أكثر إثارة للقلق في البلدان المتدنية الدخل، حيث لم تتعدَ نسبة النساء اللاتي يستخدمن شبكة الإنترنت الـ 21 في المائة مقارنةً بنسبة 32 في المائة من الرجال، وهو رقم لم يتحسّن منذ عام 2019[14].

(12) انظر United Nations Conference on Trade and Development, *Digital Economy Report, Pacific Edition 2022: Towards Value Creation and Inclusiveness* (Geneva, 2022).

(13) انظر International Telecommunication Union (ITU), *Measuring Digital Development: Facts and Figures – Focus on Least Developed Countries* (2023).

(14) انظر ITU, "The gender digital divide". متاح على الرابط التالي: www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2022/11/24/ff22-the-gender-digital-divide/.

22 - ومع ذلك، فقد كان هناك عددٌ متزايد من الأمثلة على إمكانية إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُعد الإقليمي والوطني والمحلي في تضييق الفجوة الرقمية. فعلى الصعيد الإقليمي مثلا، بدأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنفيذَ استراتيجيتها الموحّدة المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة في منطقة الرابطة التي يُقصد بها توجيه مساعي أعضاء الرابطة في مجال التحول الرقمي. وثمة مثال آخر هو استراتيجية التحول الرقمي التي اعتمدتها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتي وُضعت في عام 2022 بهدف استخدام الحلول الرقمية في مجال الصحة من أجل تعزيز مراقبة الأمراض والتصدي لانتشارها وتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء القارة. وفي البلدان العربية، تعالَج الفجوةُ الرقمية من خلال المنصة العربية للإدماج الرقمي التي أنشأتها اللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهي منصةٌ تهدف إعمال الحقوق الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

23 - وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، أبرز المنتدى المتعددُ أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة أنّ التعاونَ الدولي، بما فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، ينبغي أن يعاد تنشيطه لحشد وتسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية التعجيل بالتقدّم نحو التعافي والتنمية المستدامين[15]. وفي ذلك الصدد، أجرى مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مسحاً للتعاون فيما بين هذه البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتناول بالتحليل حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب استناداً إلى سلسلةٍ من دراسات الحالة الإفرادية شملت مختلف المناطق[16]. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ المعلوماتِ المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مبعثرةٌ في مصادر متفرقة وإلى أنّ عملية واسعة النطاق لجمع البيانات ستكون لازمةً لفهم حالة هذا التعاون في الوقت الراهن، وأوصت الدراسةُ بتحليل النظُم الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية لتيسير وضع خريطةِ طريق لتحسين النظُم وتحديد فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والمركزُ الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، العامل تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يمكن أن يكون محفلاً لإجراء هذا التحليل الشامل لمختلف بلدان الجنوب.

هاء - التوسّع في التعاون الثلاثي

24 - في عام 2022، خلص المشاركون في الاجتماع الدولي السنوي المعقود بشأن التعاون الثلاثي، والذي نظمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاشتراك مع حكومة البرتغال، إلى أن التعاون الثلاثي آخذٌ في النمو وأنه يواصل الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال مزجه بين ما يمتلك الشركاء من بلدان الشمال وبلدان الجنوب من مواطن قوة وموارد يكمّل بعضها بعضاً[17]. ولئن كانت الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية لا تزال تشكّل الجهاتِ الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون الثلاثي، فقد تزايَد عددُ المشاريع التي تشمل مجموعات من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع

(15) انظر E/HLPF/2022/6.

(16) انظر https://unsouthsouth.org/2022/01/17/south-south-ideas-paper-mapping-south-south-cooperation-in-science-technology-and-innovation-for-theory-and-practice.

(17) انظر www.oecd.org/dac/triangular-co-operation/Summary_Lisbon_TRC_Oct22.pdf.

الخاص ومؤسسات العمل الخيري. ورغم هذه التطورات الواعدة، سيلزم بذل مزيدٍ من الجهد للاستفادة من كامل إمكانات التعاون الثلاثي.

25 - وفي تقرير صدر في عام 2022، لاحظت منظمةُ التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن التعاون الثلاثي يتزايد في أفريقيا[18]. ففي شباط/فبراير 2021، كانت نسبة 33 في المائة من المشاريع المدرجة في محفظة مشاريع التعاون الثلاثي الخاصة بالمنظمة[19] مشاريع تشارك فيها بلدان أفريقية، وذلك مقارنةً بنسبة 21 في المائة في عام 2016. وأتى في التقرير المذكور أنّ التعاون الثلاثي له إمكانات هائلة تتيح معالجةَ ثلاثة اتجاهات كبرى صنفتها خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 باعتبارها حاسمةً في مسيرة التنمية الأفريقية، هي تحديداً: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة وتغير المناخ، والتغيرات الديمغرافية (تشغيل الشباب، والتوسع الحضري، والتنقل الدولي)، ووردت في التقرير أيضاً أمثلة على أشكال من التعاون الثلاثي قائمةٍ بالفعل في مختلف أنحاء القارة. وفي عام 2022، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مذكرّة إرشادية لمساعدة أعضاء لجنتِها المعنية بالمساعدة الإنمائية فيما يقومون به من إجراءات للإبلاغ عن أنشطة التعاون الثلاثي.

26 - وفي عام 2022، خصّصت بعض البلدان المتقدّمة النمو موارد مكرسةً للتعاون الثلاثي أو أنشأت وأدارت صناديق للتعاون الثلاثي وواصلت مساهمتها فيها. ومن الأمثلة على هذه الصناديق الصندوقُ الإقليمي للتعاون الثلاثي مع الشركاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تموله الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بألمانيا وتنفذه الوكالةُ الألمانية للتعاون الدولي، وصندوقُ التعاون الثلاثي مع آسيا الذي أُنشئ بإيعاز من الوزارة الاتحادية وعُهد إلى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتنفيذه. ويُذكر من بين المشاريع المنفذة في إطار هذين الصندوقين في عام 2022 مشروعٌ لتطوير نظم المعلومات الجغرافية المكانية لتخطيط البرامج الاجتماعية ورصدها وتقييمها يُنفّذ في بيرو بدعم من الهند، ومشروعٌ لزيادة الإنتاجية الزراعية في إثيوبيا استناداً إلى الدروس المستفادة من البرازيل.

ثالثا - التقدّم المحرز في تنفيذ كيانات الأمم المتحدة التوصياتِ الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية

ألف - مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج

27 - وفقاً لما ورد في استقصاء عمّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة في عام 2022، واصلت كياناتُ الأمم المتحدة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجياتها وسياساتها. ففي عام 2022، أفادت نسبةُ 73 في المائة من هذه الكيانات بأخذها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من طرائق التنفيذ المحدّدة في خططها الاستراتيجية وأدواتها البرنامجية على الصعيد العالمي وأفادت نسبةُ 75 في المائة بأنها تدمجهما في خططها الإقليمية.

(18) انظر https://triangular-cooperation.org/wp-content/uploads/2022/10/OECD_Triangular-co-operation-with-Africa.pdf.

(19) انظر www.oecd.org/dac/dac-global-relations/triangular-co-operation-repository.htm.

28 - ولقد ضمَّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطتَه الاستراتيجية للفترة 2022-2025 التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما نهجاً أساسياً للتعاون الإنمائي وجزءاً لا يتجزأ من الطريقة التي يتبعها البرنامج في عمله ويتصوّر بها ما سيكون عليه مستقبلُ التنمية. ورفع صندوقُ الأمم المتحدة للسكان مرتبةَ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ليصبحا من عوامل التحفيز البرنامجي التي تعجّل بتحقيق النتائج. وفي عام 2022، نشر الصندوق أيضاً استراتيجيته المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأصدر مؤشرات لهذين النوعين من التعاون بغية توجيه أعمال البرمجة والأنشطة في مكاتبه القطرية. وبالمثل، وضع كلّ من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة خططاً استراتيجية ومبادئ توجيهية لمواصلة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما على الصعيد القُطري. وفي عام 2022، أصدرت منظمةُ الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خطوطها التوجيهية للعمل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للفترة 2022-2025 وخطتها لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للفترة 2022-2025، وبدأت عمليةً لرصد إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في وثائق برامجها القطرية. وفي عام 2022 أيضاً، واصلت منظمةُ الصحة للبلدان الأمريكية إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الأخذ بهذا النوع من التعاون ليكون نهجاً شاملاً لكافة القطاعات في سياق مبادئها التوجيهية المتعلقة برصد وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة للفترة 2020-2025. وبفضل هذا النهج، تسنى لعدد 37 كياناً من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والقُطرية للمنظمة المذكورة أن يدمج التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خططه التشغيلية لفترة السنتين 2022-2023. وطوال عام 2022، عكفت اليونيدو على وضع استراتيجية تنظيمية شاملة بغية مواءمة جهودها مع مضمون وثيقة بوينس آيرس الختامية. وأرست المنظمةُ العالمية للملكية الفكرية خطةَ عمل جديدة لدعم وتشجيع المزيد من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الدول الأعضاء في المنظمة وفيما بينها.

29 - وفي قراريها 221/76 و 185/77، منحت الجمعيةُ العامة منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية ولايةً قوية تخولها صلاحيةَ أن تواصل تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، في أطُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المنفذة على المستوى القطري، بوصف ذلك وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وكذلك دعت الجمعيةُ مكتبَ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من أجل تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بسبل منها أطُر التعاون الإقليمي لهذين النوعين من التعاون.

30 - وتمشيا مع تلك الولاية، قام مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2022 بوضع توجيهات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة على الصعيد الإقليمي، أعدّها بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية، من أجل دعم الأفرقة القطرية والمنظومة الإنمائية في مساعي تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة المنفّذة على الصعيد القطري للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي أدوات التخطيط والرصد التي تعتمدها الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي.

31 - ووضعت اللجانُ الإقليمية التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب في صميم أعمالها، بالنظر إلى ولايتها المتمثلة في توثيق التعاون بين الدول الأعضاء داخل مناطقها الجغرافية. وفي عام 2022، أفادت عدة لجان بإحرازها تقدّماً في إدماج نهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعمالها. فأفادت اللجنةُ الاقتصادية لأوروبا بأن ميزانيتها البرنامجية لعام 2023 تتضمن إشارةً إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يدل على رصد مخصصات واضحة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وضمّنت اللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وثيقة برنامجها الإقليمي إشاراتٍ محدَّدة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

32 - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة 185/77، كفلت كياناتُ الأمم المتحدة الاسترشاد في وثائق برامجها القطرية بالتوجيهات المعمول بها على نطاق المنظومة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسَعت في الوقت نفسه إلى تحسين تواؤمها مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أُدرجت مؤشراتٌ أو أنشطة تتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نسبة 100 في المائة من وثائق البرامج القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونسبة 90 في المائة من وثائق البرامج القطرية لموئل الأمم المتحدة التي تستهدف أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونسبة 87 في المائة من وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأغذية العالمي، ونسبة 80 في المائة من وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونحو 60 في المائة من وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، و 41 في المائة من وثائق البرامج القطرية لليونيدو، و 25 في المائة من وثائق البرامج القطرية لمنظمة العمل الدولية.

33 - وأشارت نسبةُ 70 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الـ 115 التي أجابت على الاستقصاء إلى أن التحدي الرئيسي الذي يعترض دعمَ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو الافتقار إلى الموارد والقدرات المكرسة لهذا الغرض. وأشار 27 في المائة من المجيبين إلى غياب المشاركة على الصعيد الوطني و 26 في المائة آخرون إلى ضرورة توافر استراتيجية وسياسات مؤسسية، باعتبار هاتين المسألتين من التحديات الرئيسية الأخرى.

باء - تعزيز الشبكات لتبادل المعارف وتدوين الممارسات الجيدة والتوسط في إقامة الشراكات

34 - في عام 2022، واصلت كيانات الأمم المتحدة تعزيز الشبكات لتبادل المعارف وتدوين الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتوسط في إقامة شراكات بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، يوضح تقرير حديث أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تسريع التعافي من جائحة كوفيد-19 من خلال التضامن الأفريقي كيف أدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى زيادة قدرة أفريقيا على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19 من خلال تبادل المعارف والمهارات والخبرات في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل وإعادة هيكلة الديون[20]. وعلى الصعيد الوطني، وبدعم من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، يسّر صندوق الأمم المتحدة للسكان تبادل الخبراء في مجال السجلات المدنية الوطنية بين جمهورية مولدوفا والهند. وعلى مستوى المدن، قامت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتنفيذ

(20) انظر UNDP, *Accelerating COVID-19 Recovery through Ushikamano wa Pan-Africa* (Pretoria, 2022).

مشـروع يشـمل 16 بلدا لبناء القدرة الاقتصـادية الحضـرية على الصـمود أثناء الجائحة وفي أعقابها[21]، بما في ذلك من خلال تيسير التبادل بين المدن ودعم السلطات البلدية في إطار سعيها لوضع خطط للتعافي الاقتصادي والقدرة على الصمود وتحديد مصادر التمويل الممكنة لتنفيذ تلك الخطط.

35 - وظلت منصة غالاكسي (Galaxy) للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يستضيفها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشـكل منصـة الأمم المتحدة الإلكترونية العالمية لتبادل المعارف والتوسـط في إقامة الشـراكات لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبحلول نهاية عام 2022، قدّمت المنصـة خدمات إلى أكثر من 500 كيان مسـجّل (مما يعكس زيادة قدرها 25 في المائة مقارنة بعام 2021)، وأدرجت أكثر من 000 1 ممارسـة جيدة (مما يعكس زيادة قدرها 25 في المائة مقارنة بعام 2021) في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المسـتدامة، بما في ذلك في إطار الاستجابات لجائحة كوفيد-19.

36 - وفي عام 2022 أيضا، واصل العديد من كيانات الأمم المتحدة تدوين الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سـبيل المثال، وفي إطار شـراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، أصـدر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤلفا يجمّع تجارب منظمة الأغذية والزراعة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية الزراعية[22]. وأصـدر المكتب أيضـا منشـورا عن الممارسـات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أقل البلدان نمواً[23] ومجلده الرابع عن الممارسـات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المسـتدامة[24]. وأطلق برنامج متطوعي الأمم المتحدة قسـما مواضـيعيا مستقلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على بوابته عن المعارف المتعلقة بالعمل التطوعي، التي تتضمن بيانات وأدلة عالمية وإقليمية ووطنية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعمل التطوعي.

37 - وفيما يتعلق بتعزيز الشبكات لتبادل المعارف والتوسط في إقامة الشراكات، نفّذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ مجموعة متنوعة من الأنشـطة في عام 2022 التي شـملت المشـاركةَ في استضـافة المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع حكومة تايلند ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسـير اجتماعات منتدى آسـيا والمحيط الهادئ للمديرين العامين من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتطوير وإطلاق منصـة التواصـل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (South-South Cooperation Connector)، وهي منصـة افتراضـية تُسـتخدم لسد الفجوة بين العرض والطلب في مجال التعاون التقني.

38 - وقام الاتحاد الدولي للاتصـالات، في سـياق برنامجه للإرشـاد السـيبراني الموجّه للمرأة، بإشـراك شـخصـيات نموذجية يُحتذى بها في مجال الأمن السـيبراني وتعريفها على نسـاء موهوبات في أفريقيا والدول

(21) انظر https://urbaneconomicresilience.org.

(22) انظر www.fao.org/3/cc0678en/cc0678en.pdf.

(23) انظر www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2022/03/SSTC-Good-Practices-in-LDCs-EN.pdf.

(24) انظر https://unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2022/09/Good-Practices-in-South-South-and-Triangular-Cooperation-for-SustainableDevelopment-Vol-4.pdf.

العربية وآسيا والمحيط الهادئ، مما سمح بتدريب أكثر من 200 امرأة من 69 بلدا وبإقامة رابط بينهن وبين 86 مرشدا ومرشدة.

39 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ وإطلاق مبادرات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على إحراز تقدم نحو الحوكمة الرشيدة للهجرة من خلال تنمية القدرات، وتبادل المعارف، والحوار عبر الحدود وعلى الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

40 - وفي أحدث تقرير نشرته في عام 2022 الأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية، التي تقدم الدعم إلى 22 دولة تشكل الجماعة الإيبيرية - الأمريكية، تم إحصاء 168 1 مبادرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نُفِّذت في عامي 2020 و 2021. ويشكل هذا التقرير مرجعا هاما ومصدرا للممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البلدان الإيبيرية - الأمريكية[25].

جيم - النهوض بوضع السياسات تحقيقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

41 - واصلت كيانات الأمم المتحدة تيسير إجراء حوار سياساتي والقيام بأنشطة بحثية ودعوية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد العالمي، واصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الاضطلاعَ بدور الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث زوّد الدول الأعضاء ببحوث وتحليلات قائمة على الأدلة بشأن التحديات والاتجاهات والفرص المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك بإعداد تقارير تسترشد بها اعتبارات اللجنة وتوصياتها. وفي عام 2022، شرع المكتب في الأعمال التحضيرية للدورة الحادية والعشرين للجنة المقرر عقدها في عام 2023. ولإحراز مزيد من التقدم نحو وضع السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أجرى المكتب حوارا وزاريا أثناء المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نُظِّم في عام 2022.

42 - ولمواصلة تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات، قام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2022 باستعراض مشاريع قرارات اللجنة الثانية خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة بهدف تحديد المجالات المواضيعية ذات الأولوية التي ستستفيد من إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أساس الاحتياجات التي حددتها الدول الأعضاء، ووثيقة بوينس آيرس الختامية، وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022[26]، والإعلان الوزاري لمجموعة الـ 77 والصين[27]. ونتيجة لذلك، أُدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 24 قرارا في عام 2022.

(25) انظر Ibero-American General Secretariat, *Report on South-South and Triangular Cooperation in Ibero-America 2022* (Madrid, 2023).

(26) E/HLS/2022/1.

(27) انظر www.g77.org/doc/Declaration2022.htm.

43 - وواصلت مؤسسات البحث ومراكز الفكر في بلدان الجنوب أو تلك التي تركز على بلدان الجنوب إرشاد خطاب التنمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك بالمساهمة بآرائها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن خلال شبكة المفكرين العالميين المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو تحالف عالمي لمراكز الفكر ولشبكات مراكز الفكر المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، جرى إصدار 10 ورقات بحث ونُظّم حوار سياساتي عالمي في عام 2022 بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

دال - تشجيع تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها

44 - في عام 2022، استخدمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التكنولوجيات الرقمية للنهوض بتبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعززت جهودها الرامية إلى تشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. فعلى سبيل المثال، وفي إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والصين، قدّم مشروع إقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعمَ إلى 12 بلدا من بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لكي تستعيد سبل عيشها الريفية ونظمها الزراعية والغذائية عافيتها من تأثير جائحة كوفيد-19. وساعد المشروع على تحويل النظم الزراعية والغذائية، وساهم في تعزيز قدرة سبل العيش في البلدان المشاركة على الصمود واستدامتها، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الأكثر ضعفا الموجودة في المناطق الريفية والبلدات والمدن الصغيرة[28].

45 - وبالمثل، واصل برنامج الأغذية العالمي استخدام صندوقه للفرص المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمواجهة جائحة كوفيد-19 الذي استفادت منه كل من أرمينيا، وباكستان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغينيا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وموزامبيق، ونيبال، ونيكاراغوا، إلى جانب المبادرة التجريبية الميدانية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين برنامج الأغذية العالمي والصين في إكوادور، وبيرو، وسري لانكا، وغانا، والكونغو، وكينيا، التي تهدف إلى تعزيز قدرة صغار المزارعين على الصمود وإلى دعم تحول المنظومات الغذائية الوطنية[29].

46 - وواصلت مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي بناء أسرع شبكة تعليمية في العالم بشأن التحديات التي يصادفها تحقيق التنمية المستدامة. وبدءاً من البيانات التي تجمعها المسيَّرات والسواتل، مرورا بالمعاملات المالية والبيانات الإثنوغرافية والبيانات التي ينتجها المواطنون، اعتمدت شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي على مجموعة واسعة من المصادر لإرشاد عملية وضع الحلول الإنمائية في جميع أنحاء بلدان الجنوب ولتوسيع نطاقها[30].

47 - ويسّر صندوق الأمم المتحدة للسكان نقل التكنولوجيات المستخدَمة لتعدادات السكان في مختلف أنحاء أفريقيا وبين بلدان في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، مما سمح بتعزيز قدرات مؤسسات التعداد الوطنية وبخفض تكاليف إجراء التعدادات[31].

(28) وفقًا للاستقصاء الذي عمّمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2022 على كيانات الأمم المتحدة.

(29) المرجع نفسه.

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.

48 - ووسّعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة نطاق تعاونها الثلاثي مع البرازيل، بما في ذلك من خلال مشاريع تهدف لبناء شبكة مبسّطة للصرف الصحي في بلدية فيانا في أنغولا، وذلك بدعم من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع. وقدمت اليونيسف المساعدة أيضا إلى جمهورية إيران الإسلامية بشأن كيفية تحويل السياسات والتشريعات إلى برامج للحماية الاجتماعية من أجل رعاية الأطفال والمراهقين، بمن فيهم المهاجرون[32].

49 - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بأنها نفّذت 203 مشاريع في عام 2022 طبّقت نُهجا تقوم على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق مركز اليونيدو الخاص بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، وكذلك المشاريع المدرجة في حافظة اليونيدو للتعاون التقني[33].

50 - وبالتعاون مع الدول الأعضاء، وزّع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 319 جهازا لتنقية المياه على عدد من بلدان الجنوب، من بينها بليز وتوفالو والجمهورية العربية السورية وسورينام وغامبيا وكابو فيردي وكيريباس ولبنان ومدغشقر وملاوي وهندوراس[34].

51 - وقام المركز العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو مبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني، بتقديم الدعم في مجالات تشمل المنتجات المعرفية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل التكامل التجاري والنهوض بالتحول الرقمي من خلال إنشاء مجمعات للعلوم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّمت منح صغيرة لتكامل النظم الإيكولوجية في حوض بحيرة فيكتوريا الموجود في شرق أفريقيا، وتوفير الكهرباء في الأرياف في بيرو، وبناء قدرة المنظومات الغذائية على الصمود في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

52 - وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، اختتم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التحدي المتعلق بالابتكار الرقمي لمكافحة جائحة كوفيد-19 في بلدان الجنوب، الذي كشف عن الحلول الرقمية المبتكرة التي يمكن توسيع نطاقها لتمكين البلدان النامية من التعامل بشكل أفضل مع الآثار المتعاقبة لجائحة كوفيد-19. وحصل اثنا عشر فائزا على تمويل أولي وبرنامج إرشادي لدعم توسيع نطاق ابتكاراتهم الرقمية لتشمل بلدانا نامية أخرى. ودُعي الفائزون أيضا إلى المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء وإقامة شراكات جديدة مع شبكات بلدان الجنوب لمواصلة تطوير حلولهم الرقمية المبتكرة.

53 - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعاون مركز أستانا للخدمة المدنية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتقديم الدعم إلى تسعة بلدان وعدد من المنظمات الدولية التي تركز على تقديم الخدمات العامة بغية تسريع نسق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تحقق ذلك عبر بوابة تتيح جمع ونشر الحلول الإنمائية التي تم تجريبها واختبارها من أجل تكييفها. وشملت الابتكارات

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه.

(34) المرجع نفسه.

الرامية إلى تحقيق هذه الغاية استخدامَ الذكاء الاصطناعي، ولا سيما للتعرف على الاتجاهات، وبناء القدرات وإجراء بحوث بشأن الأولويات التي يحددها العملاء، وإدخال إصلاحات حكومية محددة.

هاء - التقدم المحرز نحو وضع أطر مفاهيمية جديدة لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

54 - تشجع وثيقة بوينس آيرس الختامية جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات الرامية إلى جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية. وردا على ذلك، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التابع للجنة الإحصائية بإنشاء الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي. وقد وضع الفريق العامل إطارا مفاهيميا طوعيا لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مؤشرا جديدا للغاية 17-3-1 من غايات أهداف التنمية المستدامة، اعتمدته اللجنة الإحصائية بعد ذلك في دورتها الثالثة والخمسين المعقودة في عام 2022. ويُعتبر اعتماد الإطار المفاهيمي الطوعي مسألة مهمة لأنه يتيح مواصلة تحسين قياس الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، ويوفر نهجا مشتركا تستخدمه البلدان النامية لعرض مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة عام 2030 بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال تحسين الإبلاغ الوطني الطوعي عن الأهداف.

55 - واشترك كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشعبة الاحصاءات وأربع لجان إقليمية، إلى جانب شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومن خارجها، في تنفيذ مشروع يهدف لمساعدة ثمانية بلدان نامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على اختبار الإطار المفاهيمي الطوعي عن طريق قياس الأشكال المالية وغير المالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويهدف المشروع إلى تعزيز التنسيق الوطني في مجال جمع البيانات ذات الصلة وتقديم تعليقات بشأن جدوى وتحديات قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تطبيق الإطار[35].

رابعا - التقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024

56 - توفر الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، وخطة عملها المتعلقة بالتنفيذ، إطارا ملموسا لتحسين التنسيق ومواءمة السياسات من أجل الدعم البرنامجي والتشغيلي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم أولويات التنمية المحلية للدول الأعضاء وتسريع نسق تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها. وفي إطار الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، قام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنسيق إعداد إطار للرصد يتضمن مؤشرات تتيح تتبع التقدم نحو تحقيق نتائج

(35) انظر https://unctad.org/project/quantifying-south-south-cooperation-mobilize-funds-sustainable-development-goals.

الاستراتيجية وخطة العمل. وتشكل الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحصول على تعليقات من الحكومات بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومن مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة ومن المنسقين المقيمين، فضلا عن الاستقصاء الذي عمّمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كيانات الأمم المتحدة، مصادر للبيانات المستخدَمة للإبلاغ عن المؤشرات المذكورة أعلاه.

57 - وقد أشار ما مجموعه 70 في المائة من الدول الأعضاء من بلدان الجنوب التي ردت على الاستقصاء المعمّم على الحكومات إلى أنها تقدم شكلا من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسبة 66 في المائة المسجّلة في عام 2021.

ألف - النتيجة 1: تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تلبية طلبات البلدان النامية الداعية إلى التصدي لتحديات إنمائية محددة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

58 - يجري تعميم أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارها طرائق تنفيذ محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الخطط العالمية، وإدماجها بشكل كلي في السياسات والأطر الاستراتيجية وأدوات التخطيط والبرمجة الأخرى التي تستخدمها معظم كيانات الأمم المتحدة (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي تدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما طريقة تنفيذ محددة في خططها الاستراتيجية وفي أدوات البرمجة التي تستخدمها

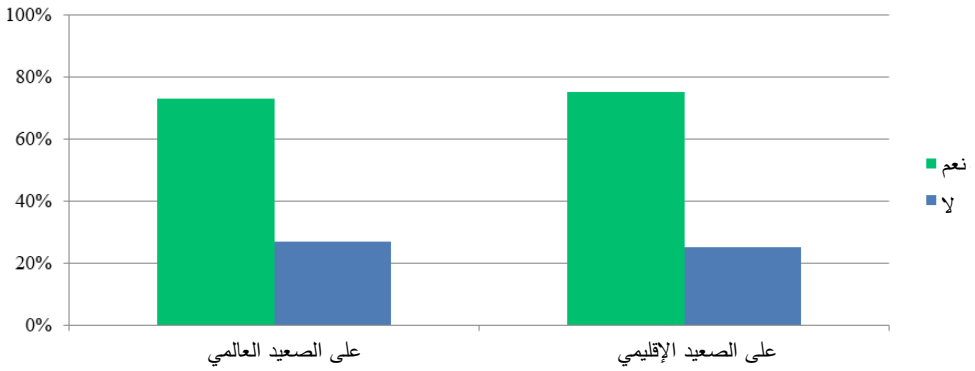

المصدر: استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعمّم على مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة لعام 2022.

59 - وعلى الصعيد الوطني، أبلغت أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن قيام ما لا يقل عن 20 من التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي أُعدَّت مؤخرا أو البرامج القطرية المناسبة باتباع التوجيهات المتّبعة على نطاق المنظومة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبأنها شملت مؤشرات أو أنشطة متصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2022.

60 - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات التقنية والبشرية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تلبية طلبات الدول الأعضاء للحصول على الدعم من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والإبلاغ عن دعم

المنظومة لبرامج ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أشـــار 22 كيانا من كيانات الأمم المتحدة إلى أنها أدرجت نتائج متعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريرها المؤسسية. وقد مثّل ذلك زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بالتقرير الذي يغطي عام 2021.

61 - واســـتنادا إلى البيانات المذكورة أعلاه، أحرزت كيانات الأمم المتحدة تقدما جيدا نحو تحقيق النتيجة 1 من نتائج الاســـتراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشـــأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة في عام 2022.

باء - النتيجة 2: تعزيز القدرات المؤســـســـية والبشـــرية والتقنية في بلدان الجنوب من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن أجلهما

62 - فيما يتعلق بتعزيز قدرة الدول الأعضـــاء من بلدان الجنوب على تقييم الثغرات في القدرات، وتحديد مزاياها النســـبية ومواءمتها مع احتياجات الدول الأعضـــاء الأخرى ذات الصـــلة، وتصـــميم وتنفيذ برامج أو مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، قال 48 في المائة من المجيبين على الاستقصاء الذي عمّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الحكومات في عام 2022 إنهم طلبوا الدعم من الأمم المتحدة قي مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وقال 51 في المائة منهم إنهم تلقوا هذا الدعم، بينما قال 31 في المائة منهم إنهم تلقوا دعما من الأمم المتحدة لإنشـاء أو تعزيز المؤســـســـات الوطنية المشـــاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهذه الأرقام مماثلة للإجابات الواردة في عام 2021.

63 - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات بلدان الجنوب على تحديد وتقييم وتوثيق الحلول الإنمائية الناجحة والتكنولوجيات الملائمة في الجنوب والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، سُـــجِّلت زيادة في النسـبة المئوية للدول الأعضـاء التي أبلغت عن تلقيها دعما من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للحلول المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مقارنة بعام 2021، ولكن سُـــجل انخفاض في النســـبة المئوية للدول الأعضاء التي تلقت دعما للحلول الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

النسـبة المئوية للبلدان التي تلقت، في العام الماضـي، دعمًا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحديد وتقييم وتوثيق الحلول الإنمائية المستمدّة من بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال البحوث القائمة على الأدلة

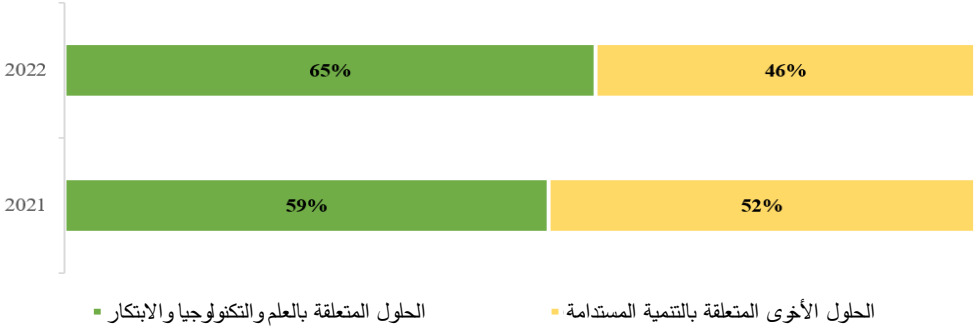

المصدر: استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية المعمَّم على الحكومات في عام 2022.

64 - وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعدد الكيانات الإقليمية التي تلقت دعمًا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أفاد 15 كيانا من كيانات الأمم المتحدة بأنها دعمت ما مجموعه 63 مبادرة إلى جانب كيانات إقليمية في بلدان الجنوب من أجل تطوير وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2022. وتتضمن الأمثلة على ذلك المبادرةَ المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجمهورية كوريا، ولجنة نهر الميكونغ، التي واصلت تعزيز الفرص المتاحة أمام المجتمعات المحلية الضعيفة التي تعيش في الجزء السفلي من حوض نهر الميكونغ (في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا) للحصول على المياه والغذاء والطاقة عن طريق تعزيز النهج الإنمائية والإدارة في تلك القطاعات[36].

65 - وكشفت نتائج ذلك الاستقصاء عن ضرورة بذل كيانات الأمم المتحدة مزيدا من الجهود لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية في بلدان الجنوب، حسب الطلب، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن أجلهما.

جيم - النتيجة 3: تحسين تبادل الخبرات والمهارات والتكنولوجيات الملائمة والحلول الإنمائية القابلة للتكييف فيما بين البلدان النامية وواضعي السياسات والمؤسسات والمهنيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص في بلدان الجنوب

66 - فيما يتعلق بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تيسير تبادل المعارف والخبرات بشأن الحلول الإنمائية الناجحة المستمدّة من بلدان الجنوب باستخدام أدوات ومنصات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك المنصات الرقمية، من أجل التعلم والتعاون من بلد إلى آخر، بلغ عدد المستخدمين السنويين لمنصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 448 1 مستخدما في عام 2022، تم تسجيل 617 منهم في عام 2022. وفي عام 2022 أيضا، بلغ المجموع السنوي لعدد زوار المنصة 000 54 زائر.

67 - ومن حيث تعزيز الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتبادل المعارف والخبرات بشأن المبادرات الفعالة والناجحة والحلول الإنمائية القابلة للتكييف والتكنولوجيات الملائمة المستمدّة من بلدان الجنوب باستخدام أدوات ومنصات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعلم من الآخرين ومحاكاة تجاربهم، سُجّلت منذ عام 2021 زيادة كبيرة في النسبة المئوية للدول الأعضاء التي أبلغت عن تلقيها دعما من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنظيم مبادرات عالمية أو إقليمية أو وطنية لتبادل المعارف بشأن الحلول المستمدّة من بلدان الجنوب (انظر الشكل الثالث). وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2022، أبلغت كيانات الأمم المتحدة عن قيامها بتحديد وتوثيق ونشر أكثر من 44 ممارسة من الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتم الإبلاغ أيضا عن سبعين مبادرة إقليمية لتبادل المعارف يسرتها منظومة الأمم المتحدة.

(36) انظر www.southsouth-galaxy.org/capacity-development/rok-unossc-facility.

الشكل الثالث

النسبة المئوية للبلدان التي تلقّت دعما من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنظيم مبادرات عالمية أو إقليمية أو وطنية لتبادل المعارف بشأن الحلول المستمدّة من بلدان الجنوب

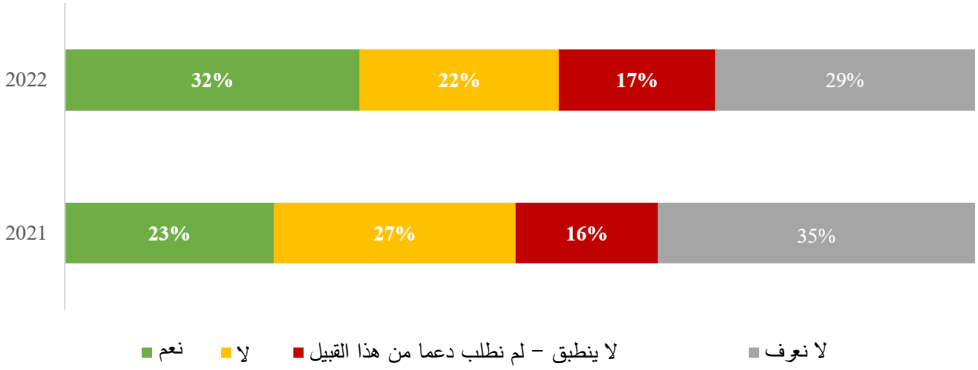

المصدر: استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية المعمَّم على الحكومات في عام 2022.

68 - واستنادا إلى الإجابات على الاستقصاء الواردة في عام 2022 بشأن المؤشرات المتصلة بالنتيجة 3، أحرزت كيانات الأمم المتحدة تقدما جيدا نحو تحقيق هذه النتيجة من نتائج الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة.

دال - النتيجة 4: تعزيز إدماج منظورات واحتياجات بلدان الجنوب في السياسات العالمية والإقليمية وفي التعاون الإنمائي الدولي

69 - فيما يتعلق بتعزيز اتساق وتنسيق مساهمات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال منصات التعاون الإقليمي، لإرشاد الحوارات السياساتية الحكومية الدولية ذات الصلة التي تجري على الصعيدين العالمي والإقليمي لمعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة وبالتنمية الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وردًّا على الاستقصاء الذي عمّمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كيانات الأمم المتحدة، جرت الإشارة إلى أنه، في عام 2022، قامت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خطة عملها السنوية.

70 - وفيما يتعلق بتعزيز جهود الدعوة والتوعية والاتصال التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، نظمت كيانات الأمم المتحدة في عام 2022 أكثر من 800 حدث بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحدها بأنها نظّمت 522 حدثا لتبادل المعارف بشأن تحديات وحلول التنمية المستدامة، وقد أتاحت تلك الأحداث فرصة لجمع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من بلدان الجنوب.

71 - واستنادا إلى الإجابات على الاستقصاء الواردة في عام 2022 بشأن المؤشرات المتصلة بالنتيجة 4، تسير كيانات الأمم المتحدة على المسار السليم نحو تحقيق النتيجة 4 من نتائج الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة.

هاء - النتيجة 5: تعبئة الموارد المالية والعينية والخبرات من خلال إقامة شـــراكات وتحالفات اسـتراتيجية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل زيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب

72 - كشـــف المؤشـــر المتعلق بوجود مبادئ توجيهية لإشـــراك القطاع الخاص أو غيره من الجهات من غير الدول المستخدَم لقياس قاعدة موارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتاحة لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية ضـمان اسـتدامتها في الأجل الطويل، بما في ذلك من خلال مصـادر جديدة أو أدوات تمويل مبتكرة، عن تزايد حجم وتنوّع قاعدة الموارد تلك. وفي عام 2022، أفادت ســـتة من كيانات الأمم المتحدة، هي صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، والصـندوق الدولي للتنمية الزراعية، وموئل الأمم المتحدة، بأن لديها مبادئ توجيهية من هذا القبيل.

73 - ونظرا لمحدودية البيانات المتاحة، من الصعب معرفة ما إذا كانت كيانات الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما في عام 2022 نحو تحقيق النتيجة 5[37].

74 - وإجمالا، واسـتنادا إلى المؤشـرات المحددة للاسـتراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشـــأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المســـتدامة، أحرزت كيانات الأمم المتحدة تقدما جيدا نحو تحقيق معظم النتائج الخمس.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - **يكتسي التضامن العالمي والتعاون الدولي أهمية بالغة لتحقيق الأمن البشري وإقامة عالم شامل ومنصف وسلمي، ولا سيما لمساعدة أفقر البلدان وأشدها ضعفا. وأنا أشجع الدول الأعضاء ومصارف التنمية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تكثيف التعاون الدولي لمســـاعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على التعافي من جائحة كوفيد-19 وعلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاجتماعية - الاقتصادية المستقبلية. وعند القيام بذلك، من المهم إقامة شـــراكات جديدة مع الجهات صـــاحبة المصـــلحة الأخرى، ولا ســـيما الحكومات المحلية والسلطات البلدية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمحسنون، لتوسيع نطاق وحجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي.**

76 - **وأشـــيد بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتســـخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتصـــدي لحالة الطوارئ المناخية، وأشـــجع بقوة كيانات الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشراكات بين الجهات الفاعلة من بلدان الجنوب على المستويات الإقليمية والوطنية ودون**

(37) في الاســـتقصـــاء الذي عمّمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كيانات الأمم المتحدة، لم ترد إجابات كافية على السؤال المتعلق بتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لإقامة شراكات تضم العديد من الجهات صاحبة المصلحة بين الوكالات والمؤسـسـات الحكومية، والشـركاء الماليين وغير الماليين، والمنظمات العامة والخاصـة، والأوسـاط الأكاديمية من البلدان النامية من أجل تحديد برامج ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتفاوض بشـــأن تلك البرامج والمبادرات وصياغتها وتمويلها وتنفيذها. وقد يعني ذلك أن هذا المؤشر معقّد ويتطلّب إعادة النظر فيه.

الوطنية في هذا الصدد. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى لإقامة شراكات جديدة تكافح تغير المناخ بما يتماشى مع اتفاق باريس.

77 - واعترافا بالإمكانات التي تتيحها الرقمنة في تعزيز التنمية المستدامة، أشجع أيضا على أن يركز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تشجيع وضع سياسات تعنى بالتعاون الرقمي وتيسّر مبادرات التحول الرقمي، بهدف سد الفجوة الرقمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأهمية بمكان أن تضع جميع البلدان النامية استراتيجية للتحول الرقمي وأن توفر بيئة ملائمة لذلك إلى جانب وجود إطار سياساتي وقانوني لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يُفضي تطوير المهارات الرقمية إلى إحداث تحول، وينبغي أن يكون حصول الجميع على الإنترنت ذات النطاق العريض حقا أساسيا.

78 - وأنا أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتشجيع تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها إلى البلدان النامية، وأحث تلك الجهات على توطيد هذا التعاون، بما في ذلك بخلق أوجه تآزر بين الخبراء والموارد في إطار مختلف المناطق ومجموعات أصحاب المصلحة وفيما بينها. ويكتسي التعاون مع أقل البلدان نمواً وفيما بينها أهمية خاصة لتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيات والبحوث العلمية المتعلقة بتطوير التكنولوجيا التي تلبي احتياجاتها تحديدا. وأشجع منظومة الأمم المتحدة أيضا على دعم مؤتمر قمة مجموعة الـ 77 والصين بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي سيعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر 2023، من خلال تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال تطوير التكنولوجيا وتوزيعها في البلدان النامية ونقلها إليها.

79 - وأنا أشيد بوضع إطار مفاهيمي أوّلي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأوصي بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لزيادة توعية المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التعاون بهذا الإطار المستخدَم لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاعتماد على الآليات التي تقودها البلدان، ولتطوير قدرتها على استخدام هذا الإطار. وينبغي أن يشمل ذلك استخدام المعايير والمؤشرات الجنسانية لتعزيز تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

80 - وأدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطرها الاستراتيجية وفي أدوات التخطيط التي تستخدمها، وأحثها على رصد المزيد من الموارد المالية المكرّسة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

81 - وأشجع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومكتب التنسيق الإنمائي، واللجان الإقليمية، على تبادل التوجيهات العملية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير إحراز تقدم نحو تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، على الصعيد القطري، ومنصات التعاون الإقليمي، حسب الاقتضاء، وعلى مساعدة الدول الأعضاء على استخدام هذه الطرائق لتسريع نسق تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها.

82 - **وأرحب بعقد مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كانون الثاني/يناير 2024، وأحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم الدول الأعضاء في سعيها لضمان نجاح مؤتمر القمة.**

83 - **واعترافا بعبء الديون المتزايد الواقع على عاتق البلدان النامية بسبب زيادة تخفيف القيود النقدية الكمية الأمر الذي أدى إلى زيادة الاقتراض لأغراض الإنفاق العام في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، وما أعقب ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة وزيادة في اقتراض الحكومات من مصادر لا تقدّم قروضا ميسرة، أحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور مهم في إعادة هيكلة الديون لمساعدة بلدان الجنوب.**